المحاضرة الحادية عشر:

دور النفط في المؤسسة الجزائرية العمومية:

المؤسسة العمومية الجزائرية من خلال (دساتير) الجزائر، بالرجوع إلى المقرر نجده يركز على تسلسل المراحل التي مرت بها المؤسسة العمومية الجزائرية في ظل تعدد النظام الاقتصادي الذي مرت به المؤسسة الجزائرية ؛ وللتعرف أكثر يجدر بنا المرور إلى خلفيات التسيير نجد الفضاء الذي يفيد الطالب في التعرف على واقع المؤسسات من خلال المواثيق الأساسية التي سيّرت على ضوئها .

ليأتي إنشاء الشركة الوطنية المحطة الثانية في تسيير القطاع وقد تميزت هذه المرحلة بتأميم الاحتكارات الأجنبية و بعث مؤسسات بديلة تضطلع بعمليات البناء و التشييد لتمهد الطريق إلى خوض تجربة تسيير من جديد وهو التسيير الاشتراكي للمؤسسات و تميزت هذه المرحلة بمشاركة واسعة للعمال في التسيير كطرف هام في إطار المنتج المسير، حيث نص ميثاق التنظيم الاشتراكي للمؤسسات على أن " مشاركة العمال في تسيير المؤسسات الاشتراكية ووضعها على النحو الذي يشكل مدرسة للتكوين السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي للجماهير الكادحة يستمد منها العمال المعلومات التي ترقي شعورهم بالمسؤولية وتزيد من كفاءاتهم على تسيير الشؤون العمومية ويقومون فيها بدورهم كمنتجين كما يمكنهم أن يقوموا فيها بتحسين حالتهم.

كانت علاقة العمل في المؤسسة الاشتراكية خلال تلك الفترة قد تميزت بالاستجابة للانشغالات العمال في المشاركة في السلطة المراقبة على مستوى المؤسسات فالعمال إذن يساهمون في التسيير والمراقبة بواسطة مجلس العمال ومن بين الآثار المترتبة عن التسيير الاشتراكي للمؤسسات هو ظهور عوامل أفرزتها التجربة كالنمو السريع للاستثمار في جميع المؤسسات وبعض المشاكل في التسيير و التنظيم وكبر حجم المؤسسات وتعدد الوظائف كلها ساهمت في زيادة صعوبة التحكم، مما استدعى ذلك إلى إعادة النظر في التنظيم في شكل إعادة هيكلة مؤسسات القطاع الصناعي العام وكان الهدف من هذه العملية هو تبسيط وتحديد

مهمة المؤسسة، بحيث تكيف نشاطاتها مع الأهداف المخططة وتفرعت مجموعة من الشركات عدة مؤسسات وانتقلت مراكز القرار التي كانت محصورة في العاصمة إلى مختلف جهات الوطن، إضافة إلى ذلك فإن المؤسسة قد تعرضت إلى تفتيت و تم إنشاء في هذا المضمار مؤسسات للتوزيع وأخرى للتسويق إلى غير ذلك بهدف تقريب الإنتاج من المواطن وهذا يعود أساساً إلى تطبيق أهداف النظام الاشتراكي بصفة عامة.

إن هذه الصيغة الجديدة للضبط الاقتصادي قد طرحت مسألة العلاقات بين المؤسسة والدولة.

وقد أصبح من الضروري التطرق إلى سياسة التنمية الصناعية من منظور المواثيق الوطنية، حيث تم التطرق إلى الفترة الأولى للاستقلال وموقف برنامج طرابلس 1962م، من التنمية الصناعية و الاستراتيجية المتبعة في هذا المضمار حيث كان برنامج طرابلس طموحاً لتشكيل دولة حديثة تسعى للقضاء على جميع أشكال الهيمنة الأجنبية و الاعتناء بالجوانب الاجتماعية و ذلك بتركيزه على تحسين المستوى المعيشي لجميع أفراد المجتمع (السكن،القضاء على البطالة).

إن إحدى التطورات الأكثر أهمية في الجزائر والتي ساهمت في ظهور القطاع العام هو ارتفاع شأن اقتصاد النفط الذي جاء متزامنا مع فترة زوال الاستعمار والسعي وراء تحقيق تنمية وطنية مستقلة، حيث تم اختيار قطاع المحروقات كأساس للقيام بصناعة مصنعة، لأن المحروقات تعتبر موردا وطنيا رئيسيا لتمويل التنمية، وكذا ميزان المدفوعات، مع تحمل الدولة بعض النفقات العمومية خاصة منها التجهيزات وخلق بعض مناصب الشغل من أجل تحسين الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لمختلف فئات المجتمع. **(Nassar, 1989, P 44)**

ومن هنا فإن القطاع العام قد اكتسب مجالا جديدا وازداد قوة مع استمرار تزايد الموارد المالية لدى الدولة، في حين صارت الدولة هي المحدد الأكبر للنشاط الاقتصادي والمحدد لهيكل الاقتصاد الوطني

حيث ساهم التوسع الهائل في قطاع النفط في أواخر الستينات ومطلع السبعينات في زيادة الاستثمارات وزيادة توسع مجال القطاع العام، كما أن القروض والمنح الأجنبية ساهمت في تمويل هذه الاستثمارات.

وعليه يمكن القول أن الزيادة في العائدات النفطية ساهم في زيادة قوة الدولة ونفوذها من خلال توفر الموارد التمويلية، وهذا ما زاد في توسع القطاع العام على كل المستويات وتبعه زيادة في الخدمات الاجتماعية التي تتولاها الدولة. ومن هنا فإن الجزائر استمرت بالنظر إلى القطاع العام كمحور مركزي للسياسة الاقتصادية وأداة رئيسية للتغيي **(Merbah,1982,p72)**

إلا أن الاقتصاديات المعتمدة على قوى السوق قد رسخت التزامها بالقطاع الخاص وقد كان هذا الأخير يتلقى التشجيع وتتاح له الفرصة للمشاركة في المقاولات التي كانت تعطى إلى المؤسسات الأجنبية، وعليه فإن حلول الحقبة النفطية قد خلق العديد من الانحرافات في العلاقة بين القطاع العام وبقية الاقتصاد وهذا المصدر من الطاقة كان من المفروض أن يكون عاملا لتحسين وتطوير شروط الحياة في المناطق النائية والتي لم تحض بأهمية من طرف عملية التصنيع ، ومنه يمكننا استخلاص أن حجم القطاع العام وانطلاقا من عائداته ونفقاته قد نما بسرعة حادة مع التصاعد في عائدات النفط .**(Henni,1982, p200)**

ومن العوامل التي ساعدت على نشأ القطاع العام الجزائري بعد الاستقلال ما يلي: **(صايغ، 1984، ص).**

أ- إرادة سياسية منبثقة من البرنامج الذي صادقت عليه جبهة التحرير الوطني في طرابلس عام 1962 ، وكان يهدف إلى إنشاء جمهورية ديمقراطية شعبية تتميز بتدخل استراتيجي للسلطات السياسية بهدف عبر هيكلة اقتصادية خاضعة للدولة وإلى تحقيق التنمية المادية والعدالة الاجتماعية.

ب–هجرة المعمرين وترك مزارعهم ومصانعهم ومتاجرهم، مما سمح بتسييرها من طرف عمال جزائريين وتأميمها فيما بعد.

ج– وجود مؤسسات عامة اقتصادية قبل الاستقلال مثل شركة الكهرباء والغاز وشركة النقل بالسكك الحديدية

إن القرارات الأولى للحكومة في عهد لاستقلال والهادفة إلى حل مشكلة تسيير الأملاك المتبقية من طرف المعمرين، هي التي حددت القطاعين العام والخاص في الجزائر إذ قررت السلطات آنذاك تجميد أملاك المعمرين وهذا مما أدى إلى:

1–إدخال التسيير العمالي في المؤسسات التي تركها المعمرون .

2–منع توظيف الأموال الخاصة في مزارع المعمرين ومصانعهم ومتاجرهم، وبالتالي انحصر دور رأس المال الخاص من البداية في أنشطة هامشية، مما أدى الى حدوث عدة أمور أهمها:

* تجميد العلاقات التجارية والمالية والنقدية الخاصة مع الخارج، حيث تم إنشاء ديوان وطني للتجارة أين طرحت الدولة عام 1964 قواعد لمراقبة ترحيل الأموال ومراقبة الصرف، وبالتالي انعدمت إمكانات معاملات رأس المال الخاص مع رأس المال الأجنبي.

* تجميد فعلي للملكية العقارية الزراعية وغير الزراعية، الأمر الذي أدى إلى عدم إمكانية توظيف الأموال في البناء والزراعة بالإضافة إلى عدم إمكانية إنشاء متاجر جديدة وفتحها.

* طرح قواعد سياسية للتنمية تهدف إلى بناء اشتراكي الأمر الذي أدى إلى تخوف رأس المال الخاص والانتظار وعدم المبادرة في النشاط. كما أنه يمكننا أن نجد عدة أسباب دفعت إلى إتباع سياسة التصنيع من طرف الدول النامية عامة والجزائر خاصة، بغض النظر عن البعد الإيديولوجي والمذهبي الذي ساد كثيرا من الدول النامية نذكر منها: **(إسماعيل، 1992، ص 18).**

أ–ضخامة رأس المال المطلوب في المشروعات الكبيرة والصناعات الثقيلة، والتي لا يقدر عليها القطاع الخاص، وهي بفضل مواردها الطبيعية تتكفل بالاستثمار فيها.

ب–ضآلة العائد المنتظر من الإنتاج الصناعي الثقيل خاصة في السنوات الأولى حيث تكون هناك خسائر. **ج**– عدم دخول القطاع الخاص سواء الوطني أو الأجنبي في استثمارات صناعية خوفا من التأميم، مما يجبر القطاع العام على التدخل.

د– الخوف من الاستغلال الاقتصادي الأجنبي وتغلغل نفوذه السياسي، بواسطة الهيئات المالية الدولية مثل FMI من جهة والبنك العالمي من جهة أخرى.

هـ– حماية جمهور المستهلكين من الاحتكارات المصلحية للقطاع الخاص غير المنظم .

وفي الأخير يمكننا القول أن نشأة القطاع العام في الجزائر بصفة خاصة وفي بلدان العالم الثالث عامة لها ظروفها الخاص.